

تقرير

من 1,250,000 متر مربع إلى 330 ألف متر مربع المجلس البلدي يواصل سياسة قضم ح



بدك معاقبة
الاعتداء على
الحرج بكافئ
المجلس البلدي
بوهبه معدك
استثمار عالياً
(مروان طحطم)

ولكن إن كانت البلدية فعلاً حريصة على الصحة العامة، لا تحرم سكان المنطقة من متنفّسهم الوحيد في مدينة مكتظة بالباطون العشوائي، خاصة أن منظمة الصحة العالمية توصي بمساحة خضراء عامة لا تقل عن 12 متراً مربعاً للفرد الواحد بينما في بيروت، لا تتعدى هذه المساحة 0,8 متر مربع. إذاً إضافة إلى التلوّث المتزايد الناتج عن أزمة السير والنفايات والتخطيط العشوائي، ها أن البلدية تضيق علينا آخر رئة خضراء متوافرة لدينا، وجوار الحرش هم أول المتضررين. نعم للمستشفى ولكن ليس على حساب حرش بيروت خاصة وأن إمكانية بنائه على عقار آخر من نفس المنطقة متوافرة، كما أن إعادة تشغيل مستشفى البربير، كما يطالب جيران الحرش وسكان طريق الجديدة هو أيضاً الحل الأنسب. ونذكر أهالي بيروت أيضاً أن الهيئة المصرية تنحصر بتقديم الأدوية والأطباء فقط، أي أن كلفة بناء المستشفى والبالغة 1,2 مليون دولار ستدفعها بلدية بيروت!

3- قرار نقل الملعب البلدي من طريق الجديدة إلى حرش بيروت، الذي حصل على موافقة مجلس الوزراء. وفيما أكد رئيس البلدية جمال عيتاني أن المشروع يقتصر على «تطوير الملاعب الموجودة حالياً دون إضافة إنشاءات جديدة، يأتي قرار مجلس الوزراء رقم 62 بتاريخ 18-12-2014 ليثبت عكس ذلك، فهو يقضي «ببناء ملعب بلدي جديد في منطقة قسّص بالمواصفات الدولية مع إمكانية الدخول إليه عن طريق شارع عمر بيهم، وتجهيزه بموقف للسيارات بحيث يكون صالحاً لممارسة لعبة كرة القدم، وتتوفر فيه كل أسباب الأمان والشروط اللوجيستية». من هنا، الادعاء بأن المشروع المطروح لن يدمر الحرش بحجة أنه سيقام في طرف غير مشجر منه حديث غير واقعي بتاتاً. فبناء ملعب حسب المعايير الدولية يحتم استبدال مساحات حرجية كبيرة بمساحات إسمنتية ضرورية تقنياً لتشيد الملعب والمدرجات ومرافق خدمة الجمهور واللاعبين فضلاً عن مساحات واسعة لمواقف السيارات

يواصل المجلس البلدي في بيروت سياسة قضم حرج بيروت وتقليص المساحة الخضراء الوحيدة المتبقية في المجك المدني المكتظ. تحذّر المهندسة المعمارية والنشطة في جمعية «نحن»، سينتيا بوعون، في هذا التقرير، ادعاءات المجلس حول «اعتقاد سياسة زيادة المساحات الخضراء وإعطاء اهتمام خاص لحرش بيروت». وتعرض 3 قرارات صدرت بين عامي 2014 و2016 تساهم بالقضاء على طبيعة الحرج واستعماله الأصلية، وتطرح تساؤلات حول ادوار الجهات المعنية ومسؤولياتهم

سينتيا بوعون

2015، والذي أكدّه المجلس البلدي الحالي، يقضي «بتغيير تصنيف جزء من حرش بيروت» من المنطقة التاسعة إلى المنطقة الرابعة حيث يسمح البناء بمعدّل استثمار سطحي 50% ومعدّل استثمار عام 3,5 على مساحة قدرها 3630 متراً مربعاً، وذلك بحجة تسوية أوضاع بناء مخالف يعود لكشاف الرسالة الإسلامية، وهذه سابقة على صعيد التخطيط في المدينة؛ فبدل معاقبة الاعتداء على الأملاك العامة، يكافئ المجلس البلدي المخالف بوهبه معدّل استثمار عالياً يشجع له بناء ناطحة سحاب إذا رغب بذلك، وعلى ملك ليس له؛ وبدل إتباع البناء لمخطط توجيهي وأسس تنظيمية معدة سابقاً، أصبح التخطيط يخضع للأمر الواقع دون رؤية استراتيجية عامة لتتطور المدينة!

2- القرار 170 الصادر بتاريخ 23-3-2016، الذي أقرّ بالرغم من اعتراض بعض أعضاء المجلس البلدي، سُمح ببناء مستشفى ميداني على جزء من العقار 1925، أي على حرش بيروت لجهة طريق الجديدة بحجة أنه بناء مؤقت وحاجة للمنطقة. وهذا القرار مخالف أيضاً للنظام الارتفاقي: ففي المنطقة التاسعة، يمنع البناء منعاً باتاً، ولا يُسمح وضع أي إنشاءات، أكانت مؤقتة أو دائمة، ذلك عدا عن أن التجارب السابقة أثبتت أن في لبنان لا شيء مؤقتاً. فكيف بلدية بيروت، التي من واجباتها صون الملك العام والحرص على احترام قوانين الارتفاق والبناء، تتخذ قرارات مخالفة أساساً للقانون لتصبح هي المعتدية؟ نفهم حاجة الناس إلى مستشفى ميداني،

إثر التظاهرة تحت عنوان «معاً لحماية حرش بيروت» التي دعا إليها جيران حرش بيروت والجمعيات المدنية التي انضمت إليهم، وبعد ما تعرّض له المتظاهرون من اعتداء من قبل بعض المواطنين أمام القوى الأمنية التي لم تتدخل، ما أجبرهم على التظاهر في موقع مختلف عن نقطة الاعتصام المقررة، أصدرت بلدية بيروت بياناً تؤكد فيه «اعتماد سياسة زيادة المساحات الخضراء وإعطاء اهتمام خاص لحرش بيروت كونه المتنفّس الوحيد لأهالي العاصمة» وأن «شعارات (المتظاهرين) الرئانة لا تمتد إلى الواقع بصله». إلا أن المجلس البلدي، خلافاً لما يعلنه، اتخذ 3 قرارات تؤدي عملياً إلى قضم ما تبقى من حرش بيروت، أي إلى تدمير كلي للرئة الخضراء. وللتذكير، تمتد مساحة حرش بيروت على كامل العقار 1925 من منطقة المزرعة العقارية، أي إلى خارج نطاق المنتزه الذي اقتصر مساحته اليوم على 330 ألف متر مربع، بعد أن كان الصنوبر يغطي مليون ومئتي وخمسين ألف متر مربع من بيروت، وكل المنشآت المبنية في هذا العقار والتي أدت إلى تقطيع أطراف الحرش هي مخالفة للقانون، لأن حرش بيروت ملك عام ويقع ضمن المنطقة الارتفاكية التاسعة حيث يمنع البناء نهائياً.

3 قرارات جائرة ومخالفة للقانون

1- القرار 327 الصادر بتاريخ 5-5-

صدّقه مجلس الوزراء عام 2009. نسأل وزارة البيئة لماذا لم تطبق قانون البيئة (مرسوم 2012/8633) الذي يفرض تقديم الأثر البيئي لأي مشروع في نطاق الأحرش والمناطق الطبيعية المصنفة، وقانون حماية الأحرش (96/558) الذي يُخضع حرش بيروت والمشاعات البلدية والعامة كافة لمعايير صارمة

اللازمة لاستيعاب رواد النادي، وذلك سيؤدي إلى تجزئة الحرج إلى أقسام وبالتالي لن يكون الغطاء النباتي متكاملًا مما يعني تدمير الحرج وأهميته البيئية والبيولوجية، ويتناقض مع الرؤية المدنية التي كرسها المخططات التوجيهية كافة بكونه رئة خضراء ومنتزهًا ذا أهمية إقليمية للعاصمة ومحيطها.

أين وزارة البيئة؟

وهن ينقد حرش بيروت؟

أمام كل هذه التجاوزات، يفاجئنا صمت وزارة البيئة التي لم تتحرك بعد. ويفاجئنا أكثر قرار صادر عن وزير البيئة في 27-10-2016 يعفي مشروع نقل الملعب البلدي من دراسة تقييم الأثر البيئي في منطقة حرجية ومصنفة ضمن لأئحة الجرد العام للأبنية الأثرية والمناظر الطبيعية العامة (1940) ومصنفة أيضاً منتزه إقليمي لبيروت الكبرى وضواحيها في دراسة المخطط التوجيهي الشامل لترتيب الأراضي اللبنانية الذي

اتخذت بلدية بيروت قرارات مخالفة أساساً للقانون لتصبح هي المعتدية

فيحتمها من البناء؟

نسأل مجلس بلدية بيروت لماذا لم يحترم توجيهات الخطة الشاملة التي تحمي حرش بيروت من البناء خاصة أن هذا المخطط يشكل الإطار القانوني الأساسي لعمل المؤسسات الرسمية، فالمادة الثانية من مرسوم تصديقه (2009/2366) « تلزم

تقرير

هيئة التنسيق، النقابية تضرب «باللي بقيوا»

تنفيذ إضراب هذا الأسبوع يتراق مع اعتصام أمام جمعية المصارف، وإعلان الإضراب المفتوح في الثانويات الرسمية، ابتداءً من الأسبوع المقبل، وعدم العودة عنه إلا بالحصول على السلسلة العادلة والحفاظ على الموقع الوظيفي لكل القطاعات الوظيفية، ولا سيما قطاع الثانوي الذي تلقى الضربة القاضية».

أما رابطة معلّمي التعليم الأساسي الرسمي فليس لديها مشكلة مع مشروع السلسلة، لكن ما نددت به هو التلويح بفصله عن مشروع الموازنة لتطيره، وهي ستشارك في الإضراب والاعتصام اليوم.

معاهد ومدارس التعليم المهني والتقني الرسمي ستنفذ إضراباً عاماً وشاملاً، كما قالت رابطة الأساتذة التي تلقت، بحسب بيان أصدرته أمس، موافقة الجمعيات العمومية على



(هينم الموسوي)

وعلمت «الأخبار» أن أجواء الاجتماع كانت مشحونة وأظهرت تباينات في المواقف تجاه الاستمرار مع هيئة التنسيق. فرئيس الرابطة نزيه جباوي لا يميل إلى إعلان الانفصال، فيما يقول أمين الإعلام أحمد الخير لـ «الأخبار» إن «الأساتذة الثانويين يصرون على إقرار هيئة التنسيق، في نص صريح وواضح، باستعادة موقعنا الوظيفي، وعلى الرابطة أن تستجيب لنص الأساتذة الذين يطالبونها بتحريك متمين».

في المقابل، يرفض التيار النقابي المستقل في التعليم الثانوي «فتات الفتات» الذي يعطيه مشروع السلسلة المطروح للمستحقين. ويقول القيادي في التيار جورج سعادة «إننا رفعنا إلى الرابطة توصية بديلة من توصيتها التي تطلب فيها منا تفويضها أشكال التحرك، فدعونا إلى

فاتن الحاج

الاجتماع الماراتوني لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، أمس، خرج بإعلان الإضراب ليومين متتاليين: اليوم الأربعاء وغداً الخميس. فقد

رابطة أساتذة التعليم الثانوي أعلنت الإضراب اليوم وغداً

التزمت الرابطة إضراب هيئة التنسيق النقابية اليوم من أجل إقرار سلسلة الرتب والرواتب وأعلنت المشاركة في الاعتصام الذي تنفذه، عند الثالثة والنصف من بعد الظهر، في ساحة رياض الصلح. وتنفذ الرابطة، غداً، تحركها الخاص من أجل استعادة الموقع الوظيفي للأساتذة الثانويين.